دراسة توجهات الأحزاب الأردنية للانتخابات النيابية لعام 2016

يصدر عن مركز الحياة و راصد

2016

المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	5
توطئة حول الأحزاب في الأردن	6
أهمية الدراسة	8
هدف الدراسة	9
نتائج الدراسة	10

مقدمة

السياق

اعتمد الأردن النظام النسبي (القائمة النسبية المفتوحة) للانتخابات الرلمانية لعام 2016 بعد اقراره من مجلس النواب السابع عشر كونه من الانظمة التي تساهم في تشكيل ائتلافات وتحالفات حزبية وأتاح قانون الانتخاب الحالي للأحزاب تشكيل قوائم على مستوى الأردن من خلال استخدام نفس الشعار والاسم استناداً للمادة (15 – ب) من قانون الانتخاب، كما إن توسيع الدوائر الانتخابية والخروج من الدوائر الضيقة يتيح تشكيل التحالفات والائتلافات على مستوى الدوائر، وفي ظل هذه المعطيات عمل راصد على استطلاع آراء الأحزاب الأردنية حول الانتخابات النيابية لعام 2016 لمعرفة مدى أثر قانون الانتخاب الحالي عليها.

وفي حين أن قانون الاحزاب هو التشريع الاساسي الذي يؤثر على كيفية عمل الاحزاب، إلا أن الأحزاب وفرصتها في الوصول إلى قبة البرلمان تتأثر بشكل كبير بنظام الانتخاب وعليه فإن فريق راصد عمل على إجراء هذه الدراسة لاستطلاع آراء الأحزاب السياسية حول مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

المنهجية

تمت عملية استطلاع آراء الأحزاب الأردنية باستخدام منهج بحثي كمي، قام على توجيه الأسئلة المباشرة للمستجيبين، حيث تمت الدراسة من خلال إجراء اتصال هاتفي مع جميع الأحزاب الأردنية والتي بلغ عددها (49) حزباً أردنياً مرخصاً، وتمت الاستجابة من جميع الأحزاب الأردنية وتم الاستفسار عن نيتهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة وعدد الدوائر المنوي الترشح بها، كما تم الاستفسار عن ثقتهم بإدارة الهيئة المستقلة للعملية الانتخابية، وقد تم تعبئة الاستمارات التي أعدت خصيصاً لإجراء الدراسة وتم تفريغها وتحليلها واستخلاص النتائج.

توطئة حول الأحزاب في الأردن

تضمن المادة (16) من الدستور الاردني حق الاردنيين في تشكيل أحزاب سياسية، وتشير الى أن قوانين أخرى يجب أن تدير عمل الأحزاب السياسية. وحتى العام 2007، كان قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992 هو القانون الذي يدير إطار عمل الأحزاب، حيث يستطيع الحزب الذي يتوفر فيه 50 عضو مؤسس أن يسجل ويشارك في الحياة العامة تحت رقابة وزير الداخلية ، وفي العام 2006 و للتركيز بشكل أكبر على الأفكار السياسية في الانتخابات والتركيز أقل على السياسات العشائرية والعائلية، وأقر البرلمان قانون الأحزاب السياسية الجديد رقم (19) للعام 2007.

وفي العام 2012 تم إصدار قانون أحزاب سياسية جديد، حيث جاء في القانون على الأحزاب أن تسجل مادام لديها 500 عضو مؤسس منتشرين في سبعة من أصل 12 محافظة أردنية، وهو زيادة عن المحافظات الخمسة المطلوبة في قانون العام 2007، وقد سمح القانون للأحزاب السياسية بأن تتلقى أموالاً عامة وأن تحمي المواطنين من التمييز ومن المضايقات القائمة على انتمائاتهم الحزبية، غير أن قانون العام 2012 تضمن عددا من التغييرات التي زادت من الحريات الممنوحة للأحزاب، على سبيل المثال لا الحصر تلك التغييرات على:

1. اشتراط القانون على تسجيل الأحزاب الجديدة أن لا تقل نسبة النساء العضوات عن 10% من مجمل عدد الاعضاء (المادة 6).

2. إزالة المتطلب من قانون عام 2007 بأن يحصل كل أعضاء الاحزاب على براءات ذمة من وزارة الداخلية، والتي اعتبرت بأنها تحتاج الى وقت كبير وبأنها ترهيبية (المادة 10)

3. فرض عقوبات على من يمارسون التمييز ضد المواطنين بسبب انتمائهم الحزبي (المادة 19).

و في مراجعة لتاريخ العمل الحزبي في الأردن يظهر أن الأحزاب لم تغيب عن الساحة السياسية في الأردن حتى في فترة حظرها 1957 – 1989، فمنها من عمل في الخفاء طوال تلك الفترة كالاحزاب اليسارية والقومية ومنها من استطاع العمل على الأرض من خلال الاعمال الخيرية كجماعة الاخوان المسلمين.

ورغم عملية التحول الديمقراطي التي شهدها الأردن منذ عام 1989 تأخرت العودة العلنية للأحزاب إلى الساحة السياسية حتى عام 1992، حيث صدر اول قانون للأحزاب السياسية رقم 22 لسنة 1992 وتمحورت الأحزاب السابقة في أربعة تيارات القومي، الإسلامي، اليساري والتيار المحافظ الوسطي.

واقتصر الانضمام للاحزاب في الأردن على نخب قليلة، حتى بالرغم من كل التعديلات على قانون الأحزاب منذ عام 1992 وحتى عام 2015، وبعد مرور 15 عاما من صدور أول قانون أقر قانون رقم 19 لسنة 2007، إلا أن واقع الأحزاب لم يتغير لا من حيث النشاط ولا من حيث التأثير على المجتمع، في ظل وجود قانون الانتخاب الذي اعتمد الصوت الواحد والذي استمر العمل به منذ عام 1993 ولغاية انتخاب مجلس النواب السابع عشر.

وبعد مرور 5 سنوات من قانون الأحزاب لسنة 2007 تم إقرار قانون جديد للأحزاب في عام 2012 في عهد مجلس النواب السادس عشر، إلا أن الاحزاب اعتبرته قانوناً لا يلبي الطموح، خصوصاً مع إبقاء لجنة شؤون الاحزاب تابعة لوزارة الداخلية، ثم جاء قانون الأحزاب الجديد لسنة 2015 في عهد مجلس النواب السابع عشر وجاء لنقل تبعية لجنة الاحزاب لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وخفض عدد المؤسسين بحيث لا يقل عن 150 شخصا، حتى وصلت الاحزاب السياسية في الأردن إلى (49) جزباً في العام 2016 حسب وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وجود الاحزاب السياسية ومن أهمية مشاركة الاحزاب السياسية في العملية الانتخابية حيث أن أصل المشاركة في الانتخابات يعتمد على الاحزاب السياسية في معظم الدول الديمقراطية.

وتأتي اهمية هذه الدراسة أيضاً من اهمية المرحلة الحالية التي تسبق الترشح للانتخابات البرلمانية لعام 2016 حيث يدور جدل كبير من خلال وسائل الإعلام ومن خلال لقاءات فريق راصد مباشرة مع الأحزاب حول آلية تشكيل القوائم والتحالفات الحزبية وفي ذات السياق تزداد أهمية هذه الدراسة مع إعلان معظم القوى السياسية الرئيسية في الاردن المشاركة في الانتخابات البرلمانية مما يجعل هذا الانتخابات 2016 ذات طابع خاص وتوقعات ببرلمان متعدد الأطراف السياسية.

كما أتت هذه الدراسة لاستطلاع أولويات البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، ومعرفة مدى علاقة قانون الانتخاب الحالي بقانون الأحزاب السياسية وتأثير قانون الانتخاب على مشاركة الأحزاب في الانتخابات المقبلة، كما اشتملت الدراسة على أهم التحديات التي تواجه العملية الانتخابية من وجهة نظر الأحزاب، وأهم الأسباب التي تحدّ من تشكيل قوائم حزبية من وجهة نظر الأحزاب السياسية.

وتحدثت الدراسة عن العوامل المؤثرة في العمل الحزبي ومنها الدعم المالي وآليات الانفاق، وتبين ذلك خلال مطالبات الأحزاب لتعديل «نظام المساهمة بالدعم المالي للأحزاب» والذي يشمل تعديل أوجه صرف المخصصات المالية للأحزاب, والتي قيدها النظام النافذ برواتب العاملين وبدل الإيجارات لمقرات الأحزاب والنفقات التشغيلية, ما اعتبرته الأحزاب «تقييداً» على عملها, خاصة وأن أوجه الصرف لم تشمل الإنفاق على نشاطات الأحزاب.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إطلاع المواطن الأردني على توجهات الأحزاب الأردنية تجاه الانتخابات النيابية لعام 2016، كما تهدف إلى توفير المعلومات للأحزاب نفسها لمراجعة بياناتها الانتخابية قبل إصدارها بالصيغة النهائية مما يتيح للأحزاب السياسية تعديل بياناتها الانتخابية وفقاً لمتطلبات المجتمع الأردني.

نتائج الدراسة

أولاً: نتائج عامة عن الدراسة

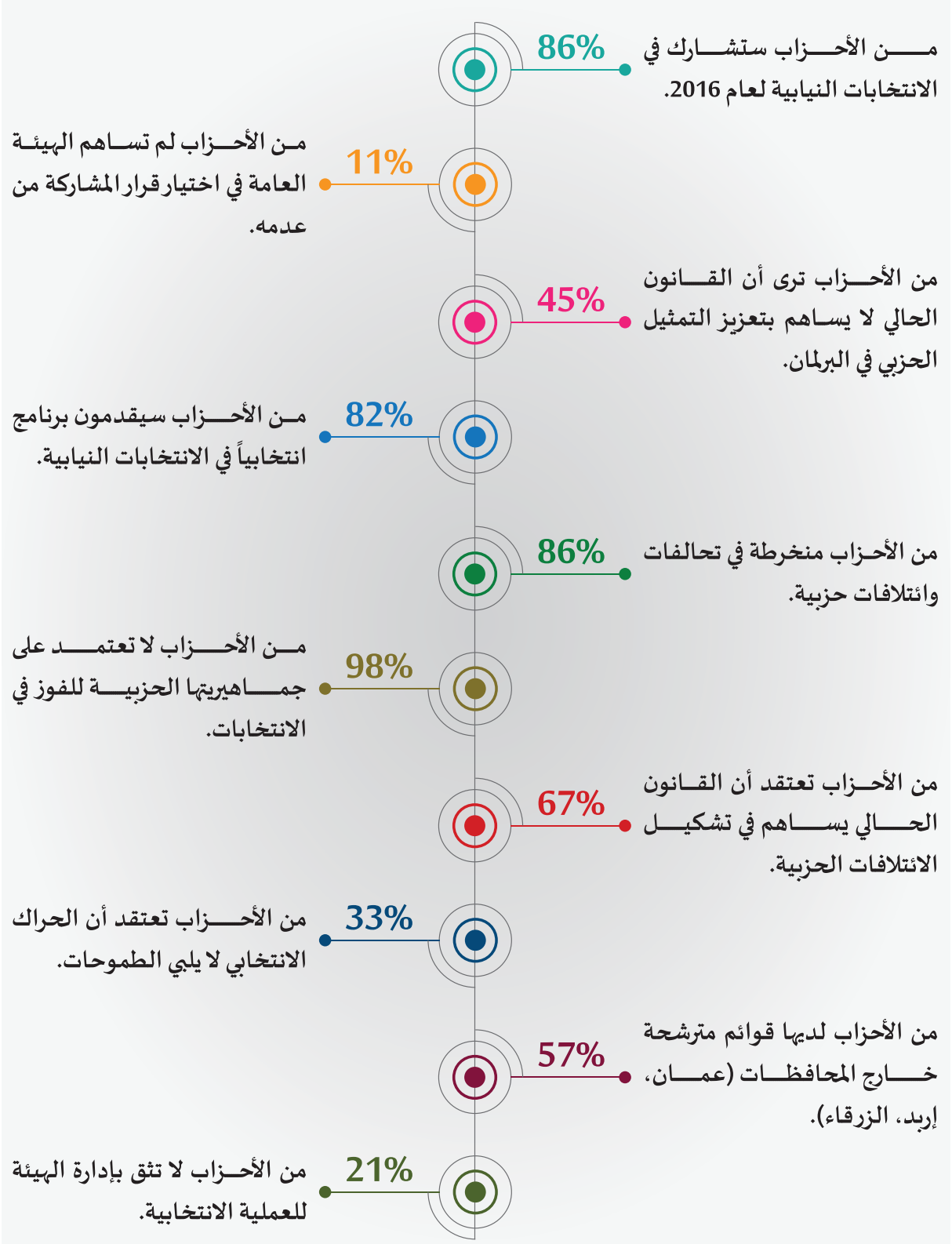

ثانياً: الانتشار الحزبي في الدوائر الانتخابية

يمثل هذا الشكل عدد الدوائر الانتخابية التي ستترشح بها الاحزاب السياسية للانتخابات البرلمانية لعام 2016

ثالثاً: أولويات البرامج الحزبية في انتخابات 2016

2%
حلول مقترحة لدعم قطاع الطاقة
4%
دعم قطاع الزراعة
8%
القطاع الصحي
6%
دعم الشباب
2%
الحد من رفع الأسعار
4%
تطوير اللامركزية
والعمل البلدي
12%
تعزيز العدالة
الاجتماعية
2%
تعديل هيكلية الرواتب
2%
معالجة الأثر المترتب
على استقبال اللاجئين
2%
الدولة المدنية

رابعاً: التحديات التي سترافق العملية الانتخابية من وجهة نظر الاحزاب

1. ضعف ثقة المواطن بالانتخابات في الأردن وبأداء البرلمان الأردني
2. عقلية الصوت الواحد ما زالت راسخة في عقل المرشح والناخب
3. لا يوجد ثقة بالعمل الحزبي في الأردن
4. قانون الانتخاب الحالي لا يساهم بتعزيز التمثيل الحزبي في البرلمان
5. تعاني الاحزاب من نقص بالتمويل اللازم لحملاتها الانتخابية
6. استخدام العاطفة الدينية لاستقطاب الجمهور من قبل بعض الأحزاب
7. القدرة المالية للأحزاب غير متكافئة
8. التخوف من غياب الشفافية في العملية الانتخابية
9. عدم انتشار الأحزاب في جميع أنحاء المملكة
10. السياسات الاقتصادية الحكومية
11. عدم القناعة بوجود ضمانات النزاهة للعملية الانتخابية
12. انتشار المال السياسي
13. الارث الانتخابي المتعلق باختيار مرشح الاجماع وليس مرشح الحزب
14. المستجدات على الساحة الاقليمية
15. صعوبة التعامل مع قانون الانتخابات الحالي

خامساً: الأسباب التي تحدّ من تشكيل قوائم حزبية

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - راصد

Al-Hayat Center for Civil Society Development

Tel: +962 6 5377 330
Fax: +962 6 5377 230
www.hayatcenter.org
www.rasedjo.org
facebook.com/HAYATCENTERJO
facebook.com/rased.jordan
@alhayatcenter
@rased_jo
@rased_jo
@rased_jo
E-mail: info@hayatcenter.org